البعد الاجتماعي والثقافي للفكر التسامحي في الدولة الرستمية

الدكتور محمد عليلي، جامعة ابن خلدون تيارت

m.alili99@yahoo.fr

Abstract:

This research deals with the culture of tolerance in the Rustamic state derived from the tolerant teachings of Islam, which was sponsored by the Rustomid imams.

They succeeded in establishing a somewhat homogeneous society, despite ethnic,sectarian,and even religious differences, which left a good social, economic and cultural impact.

The urban fabric of the city of Tahrat expanded, and its economic growth flourished, accompanied by progress in its intellectual movement. Tolerance was ,in fact, the doctrine of this state.

تمهيد:

جُبل الناس على الاختلاف في العقائد وفي المذاهب أوفي آرائهم، كما هم مختلفون في انتماءاتهم العرقية، غير أن الاختلاف في المذهب أو في الرأي لا يؤدي حتما ودائما إلى الصراع، بل إنه يكون أحيانا كثيرة عاملا للتعايش المذهبي داخل المجتمع، ومن ثم يوسّع من أبواب التطور الحضاري ويوجد فرصا للنماء الاجتماعي، إذا ما اقتنع كل طرف أنّ الآخر المخالف له يختلف معه في الرأي، لكن يشترك معه في الهدف العام الذي تفرضه المصلحة الاجتماعية أو الاقتصادية، فما بالك إذا كان يفرضه الانتماء للدين الواحد وهو الإسلام الذي من أهم مقاصده رعاية المصلحة العامة للمسلمين.

كيف جسد الرستميون قيم التسامح التي رسخت فكرة قبول الآخر كواقع اجتماعي وثقافي في الدولة الرستمية؟

1- قيم التسامح والعدل في الفكر الإسلامي :

جاءت دعوة الإسلام للعالم كافة؛ عربهم وأعجمهم أبيضهم، وأسودهم، ولما تمكن الإسلام من قلوب العرب وألف بينهم، أخذ الرسول صلى الله عليه وسلم في دعوة الأقوام الأخرى رافعا شعارا تضمنه الآية الكريمة: ﴿**لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم**﴾ (سورة البقرة، الآية256)، واستمر رفع هذا الشعار مع الفتوحات الإسلامية، طوال القرن الأول الهجري فدخلت الشعوب في دين الله طواعية، وبقي من بقي

منهم على دينه، فصانت الشريعة الإسلامية حقوقهم، لا بل إنّ من النصارى واليهود من ارتقى به علمه أو مكنته خبرته من الارتقاء إلى أعلى المناصب في الدولة الإسلامية، بصرف النظر عن دينه، فقد عين معاوية بن أبي سفيان آل سرجون النصارى في وظائف هامة في الدولة (إدوار، غ. 1993: 107) وهذه الفرص قد وفرتها لهم سماحة الإسلام وعدله، وإذا نظرنا بعين فاحصة نجد أن الشريعة الإسلامية هي الوحيدة التي نظمت العلائق الإنسانية سواء بين المسلمين أنفسهم، أو مع غيرهم .

فأما طبيعة العلاقات بين المسلمين في جميع المستويات، فالأصل فيها والقاعدة التي تبنى عليها كل أنواع العلاقات هي الأخوة في الدين، وان اختلف المسلمون في رأي أو في فكرة أو في مذهب، فإنّ القاسم المشترك والمرجعية الأولى التي ينطلقون منها هي الكتاب والسنة، وقد سعى الرسول إلى تنظيم المعاملات بين المسلمين وفق ما يترتب عليه تحقيق مصالحهم في الدنيا والآخرة محذرا إياهم من مغبة التباغض والتعصب لقبيلة أو لجنس أو لعرق، معتبرا ذلك من رواسب الجاهلية جاهلية، بل دعا إلى أن يكون المسلم سمحا في معاملته وأفعاله وأقواله، وأفكاره أيضا امتثالا للآية الكريمة ﴿**ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنّه ولي حميم** ﴾ (سورة فصلت، الآية 34)، وتأصيلا للحوار البناء بين المسلمين في المسائل الخلافية، وتركا للتعصب وضعت قاعدة ذهبية وهي نتعاون فيما اتفقنا فيه، وليعذر بعضنا البعض فيما اختلفنا فيه، وهي القاعدة الأصولية لفكر التسامح .

وفيما يخص علاقة المسلمين مع غيرهم سواء الذين يعيشون بين ظهرانيهم أو الذين يتعاملون معهم في تجارة أو غيرها، فلا نظن أنّ هناك شريعة أنصفت أقلية، (الأقلية مصطلح سياسي غربي معاصر يراد به فئة قليلة العدد داخل الدولة تختلف عن الأغلبية إثنيا أو دينيا أومذهبيا، يقابله في المصطلح الإسلامي أهل الذمة ويعني بالأساس اليهود والنصارى الذين يقيمون في الدولة الإسلامية، كلمة الذمة العهد والأمان أي داخلون في عهد المسلمين يدافعون عليهم ويحافظون على حقوقهم مقابل دفع الجزية، ينظر الخربوطلي،ع . 1969: 65) أو خصصت هامشا كبيرا من قوانينها لصيانته حقوق غير أتباعها، كما فعلت الشريعة الإسلامية، والحاكم في الإسلام إذ يعطي حقوق غير المسلمين في دولته فليس مودة أو تكرما منه عليهم،بل هو حقهم وإقرار بما في الكتاب والسنة،(إدوار، غ . 1993 : 24).

والتاريخ الإسلامي يحتفظ بروائع من عدل المسلمين وتسامحهم تجاه من أصطلح على تسميتهم بأهل الذمة،وحفظ حقوقهم، في صور مثالية، فهذا عمر بن الخطاب رضي
الله عنه، وهو في فراش الموت يقول :" أوصي الخليفة من بعدي بأهل الذمة خيرا، وأن يوفي لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، وألا يكلّفهم فوق طاقتهم " (الخربوطلي، ع . 1969: 227)

وقد عرف مارسيل بوازار التسامح بمعناه الحديث بقوله :هو فعل يوافق استعدادا فكريا أو قاعدة سلوك يمتنع المرء معها عن استخدام كل وسيلة قهرية مع الذين لا يشاطرونه قناعات مماثلة لقناعته، أما التسامح الإسلامي فيعني تقدير لغير المسلم وعدل وإرادة إلهية فهو يستلهم احترام الإنسان الذي يعتقد فكرة مخالفة، فالاحترام يستهدف الإنسان لا رأيه.(بوازار،م . 1981: 211)

2- رعاية الأئمة الرستميين للتسامح: يبدو من خلال المعطيات التاريخية التي سجلتها لنا مصادر العصر الوسيط، سواء كانت مصادر إباضية أو سنية أنّ الأئمة الرستميين كانوا أذكياء في سياسة رعيتهم، لا سيما الأئمة الأوائل منهم، وتحديدا عبد الرحمن بن رستم (171.160هـ / 787.776م)، فقد سلكوا في ذلك مبدأ العدل والاقتداء بالسلف الصالح ما وسعهم ذلك، حتى يضمنوا استمرارية دولتهم من جهة، ويؤمنوا لمجتمعهم التآلف والانسجام، هذا المجتمع الذي ضم انتماءات مذهبية وعرقية مختلفة، رغم أنّ المذهب الإباضي هو الغالب عليه .

كان عبد الرحمن بن رستم مؤسس الدولة أول إمام رستمي جسّد في سلوكه السياسي مبدأ العدل والتمسك بالكتاب والسنة، وهي الشروط التي جعلت الإمامة من نصيبه باتفاق أهل الحل والعقد، كما هو معروف، وهذه يصورها ويقررها ابن الصغير في قوله : "فسار فيهم سيرة جميلة أولهم وآخرهم، ولم ينقموا عليه في أحكامه ولا في سيره سيرة"،(ابن الصغير .م . 1986: 31) ويضيف في موضع آخر ليستدل على حرصه في أداء واجبات الإمامة في قوله: " أخبرني غير واحد من وجوه الإباضية عن سلفهم لما ولي عبد الرحمن بن رستم ما ولي من أمور الناس شمر ميزره وأحسن سيرته وجلس في مسجده للأرملة والضعيف ولا يخاف في الله لومة لائم "، (ابن الصغير .م . 1986: 31) وفي جلوس الإمام عبد الرحمن للأرملة والضعيف فيه اشارة إلى أنّه كان نصير الضعفاء، ثم إنّ التواضع الذي أظهره للناس، والذي لمسه الوفد الحامل للإعانات المالية من البصرة حينما وقفوا عليه وهو يصلح سقف بيته،.(ابن الصغير .م . 1986: 31) كشف عن رغبته في جعل نفسه قدوة لعماله، ولرعيته.

وتظهر الحنكة السياسية للأئمة الرستميين كذلك في إدراكهم لحقيقة الوضع السياسي، أو الظروف السياسية المحيطة بدولتهم، وسط مجموعة من الإمارات أو الدول التي تختلف عن دولتهم في التوجه السياسي والانتماء المذهبي والتي لاتخفي عداءها لدولتهم، ومن ثم رأوا أنّ سياسة السلم والتسامح داخل الدولة هي القوة المعنوية التي تعزز تواجدهم، وتضمن الأمن والاستقرار لمجتمعهم ولدولتهم على حد سواء، وهو في الحقيقة اعتراف بنوع من الواقعية السياسية التي فرضتها الخريطة السياسية للمغرب الإسلامي خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين الموافق للقرنين الثامن والتاسع الميلاديين.

إنّ سياسة الأئمة الرستميين خاصة الأوائل منهم قامت بالأساس على وضع أرضية للحوار المذهبي، فالوعي السياسي لهؤلاء الأئمة المنبثق عن سعة علمهم وأدبهم خاصة، دفعهم ومكنّهم من ارساء قواعد

اجتماعية متينة تحفظ حقوق الاجتماعية والثقافية لمن انتسب إلى دولتهم، بمعنى أكثر وضوحا هو أن يجعلوا من مدينتهم أشبه بالمدينة الفاضلة التي تصان فيها الحقوق في طلب العلم وفي بثه بين الناس .

3- طبيعة العلائق الاجتماعية للمجتمع الرستمي:

إذا أخذنا مدينة تاهرت معيارا للتكوينات الاثنية وحتى المذهبية لمجتمعات المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، باعتبارها الحاضرة السياسية والثقافية للدولة الرستمية فيمكن القول إنّها مثلت نموذجا للمدينة المغاربية التي ضمت فئات إثنية مختلفة، وما اتساع عمرانها إلاّ دليل على قدرة المدينة على استيعاب عناصر من السكان متباينة في أجناسها وفي مذاهبها، وحتى في ديانتها، فقد سكنت في تاهرت كل من قبيلة لواتة ولماية وهوارة ونفوسة وسدراتة، وهو أمر طبيعي باعتبارها من أصل المكان من جهة، ولأنّ هذه القبائل كانت أول من قدّم الدعم والسند لعبد الرحمن بن رستم في تأسيس دولته من جهة أخرى، أما العرب فقد توافدوا على هذه المنطقة من القيروان ومن المشرق، إما مع الفتح أو بعد أن ذاع صيت هذه المدينة في الأفق، وأما الفرس فقد كونوا لأنفسهم جالية متنفذة في الأوساط الاجتماعية والتجارية في تاهرت، ثم إنّ وجودهم بهذه المدينة اقترن اقتران الأصل بالبيت الرستمي، وهذا دليل يعزز النسب الفارسي الذي اختلف حوله المؤرخون. (تكاد تتفق المصادر والمراجع التاريخية على الأصل الفارسي لعبد الرحمن بن رستم فهو عبد الرحمن بن رستم بن بهرام بن ذي شرار بن سابور بن بابكان بن سابور ذي الاكتاف من أكاسرة الفرس، ومعنى هذا أنّه ينحدر من اسرة حاكمة في بلاد فارس، كان أبوه بهرام مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه غير أنّه نشأ نشأة عربية وتخلّق بأخلاق العرب، ينظر البكري، أ . 2003 : 249)

والشعور بالطمأنينة على النفس والمال والحياة دفع الجاليات غير المسلمة إلى الإقامة بمدينة تاهرت، ويتعلق الأمر هنا بطائفة اليهود (ذكر ابن الصغير مكان يسمى الرهادنة وهو إشارة إلى الجالية اليهودية في تاهرت، ينظر ابن الصغير، م. 1986 : 97، 117) والنصارى (ذكر ابن الصغير مكان سماه الكنسية وهذا يعني تواجد النصارى في تاهرت، ينظر ابن الصغير، م . 1986 : 79) الذين استفادوا أيما استفادة من التسامح الدينى الذي مكنهم من مزاولة أنشطتهم وحرفهم ناهيك عن ممارسة معتقداتهم، فقد برع اليهود بوجه خاص في التجارة، فقد عدد من التجار اليهود كانوا وسطاء في التجارة بين تاهرت والأندلس (جودت عبد الكريم، ي. 1984: 160) والطب، وكذلك في صناعة الحلي وهي حرف تضمن لهم حاجة الناس إليهم، وهذه وهي حقوق كفلها لهم الإسلام، وطبقها حكام المسلمون.

بالإضافة إلى أنّها استقطبت عناصر وفدت عليها من جهات مختلفة بعد أن تبينّ لها حسن المقام بها، وهو ما يدفعنا إلى القول بأنّ تاهرت كانت حاضرة مضيافة ترحب بالغرباء ويعبر محمد الطالبي عن هذه

الميزة التي جعلتها محل تقدير لدى العام والخاص بقوله إنّها كانت مدينة متسامحة، (الطالبي،م .1995: 407، 408.)

وهذا الأمر يقرره ابن الصغير حينما يصف بعضا مما عاينه من المشاهد الاجتماعية في قوله:"ليس أحد ينزل بهم من الغرباء إلاّ استوطن معهم، وابتنى بين أظهرهم لما يرى من رخاء البلد وحسن سيرة إمامه وعدله في رعيته وأمانه على نفسه وماله، حتى لا ترى دارا إلاّ قيل هذه لفلان الكوفي، وهذه لفلان البصري، وهذه لفلان القروي" (ابن الصغير، م. 1986: 36). لكن السؤال الجدير بالطرح هو كيف كانت العلاقات مع هذه الناصر والفئات المختلفة؟

لا شك في أن المجتمع الذي تتباين وتختلف أصول ومذاهب المنتسبين إليه لا يستقيم حاله إلاّ إذا كان ما يربط أفراده وجماعته هو ذلك الجو من التسامح وتأصل فكرة القبول بالآخر المخالف والتعايش معه في نفوس أفراده إدراكا من طرف بأنّ مصالحه مرتبطة بمصالح الطرف الأخر، وأن لهم أهدافا مشتركة تفرض التقارب والتعاون وهذا ما يسمى بالتسامح المذهبي إذا كان الأمر يعني المجتمع المسلم ويصبح أبعد من ذلك حينما تتعدى هذه العلاقة إلى الفئات غير المسلمة فيسمى تسامحا دينيا.

وعلى هذا الأساس كانت العلائق الاجتماعية يسودها التآلف والانسجام، إلا ما كان من اختلاف حول الإمامة بين الإباضية أنفسهم ونعني بها الانقسامات والافتراقات التي كانت تتزامن مع تولية كل أمام، فتتصارع المصالح السياسية بين القبائل، ولكن ذلك لم يفسد جو الانسجام مع الفئات الأخرى، وإنّ دل شيء على ذلك، فإن حرية ممارسة المذاهب والدفاع عنها هو العنوان البارز في المشهد الاجتماعي لمدينة تاهرت .

4- أثر التسامح المذهبي والديني على المجتمع الرستمي:

أما فيما يخص الوضع الاجتماعي لمدينة تاهرت، فإنّنا نستطيع القول إنّ هذه المدينة مثلت في القرنين الثاني والثالث الهجريين / الثامن والتاسع الميلاديين أنموذجا للتعايش المذهبي أو التسامح المذهبي وحتى الديني، لذلك كان من الطبيعي أن ينصرف كل طرف إلى رعاية شؤونه والاهتمام بها، مما كان له الأثر الطيب على النسق الاجتماعي للدولة الرستمية، فقد كثرت الحرف وتعددت مجالات الانتفاع بها، وزاد ثراء التجار فوسعوا من نشاطاتهم التجارية، وكل ذلك عاد بالفائدة على المدينة من حيث اتساع عمرانها، وقد تم ذلك بشكل واضح في عهد الإمام أفلح بن عبد الوهاب(208. 258هـ / 823. 871م) (عباس، إ . 1977: 126) الذي يعتبر عهده عصر نماء في مختلف المجالات تقريبا .

وإذا كان العمران يعيننا على قراءة فكر المجتمع في أي عصر، فإنّ العمران في مدينة تاهرت يستقطب اهتمام الباحث، من حيث أنّهيعبر عن ذلك الانسجام الاجتماعي الذي يظهر في التخطيط العمراني

للمدينة إذ أنّ كل فئة استقلت بأبنيتها بجهة معينة من المدينة وأصبحت تعرف بها واتخذت لها مساجد خاصة بها .

5. **نتائج سياسة التسامح على الانتاج الفكري:**

إذا كان هناك ما يستدل به الباحث على تلك الاجواء العلمية المفعمة بالتسامح، والتي كانت تدفع بالإنتاج العلمي إلى الأمام، فإنّ حلقات المناظرات والمجالسات العلمية التي كانت تعقد من حين لأخر في تاهرت برعاية واشراف الأئمة الرستميين أنفسهم هي دليل على أنّ هذه المدينة كانت فضاء للتسامح المذهبي، فهذه المناظرات سمحت لذوي المذهب المخالف أن ينافحوا أو يحاججوا بأفكارهم وآرائهم الفقهية المخالفين لهم.

والفيصل أو المعيار في هذه المعارك العلمية اللطيفة هو بالطبع رجاحة الدليل وقوة الحجة، فإذا عزز أحدهم فكرته بالدليل والحجة صرع فكرة خصمه وسلم هذا الأخير بضعف موقفه، والنِدية في غزارة العلم وسعة الفقه هي أساس اختيار المتناظرين من الجانبين، فلا يتقدم للمناظرة إلا من رسخت قدمه في العلم الذي يواجه خصمه به.

ولهذا كثيرا ما كان يستعين الأئمة الرستميون بجاهبذة الفقه وعلم الكلام من جبل نفوسة الذي كان خلفية فكرية لحاضرة تاهرت، من أمثال مهدي النفوسي الوغيري المتوفى سنة 196هـ/ 811م الذي عاصر الإمام عبد الوهاب بن رستم(171. 208هـ / 787. 823) (الشماخي، أ . 2009: 282)، و لأنّ علم الكلام كان أكثر المواضيع التي تطرح في حلبة المناظرات مع المعتزلة الواصلية ويتطلب من صاحبه البراعة الكلامية واللغوية في فن المناظرة.

والشاهد على هذا العصر هو ابن الصغير ينقل لنا الأجواء التي كنت عليها حلقات المناظرات، فيقول :"ومن أتى إلى حلق الإباضية من غيرهم قربوه وناظروه ألطف مناظرة وكذلك من أتى من الإباضية إلى حلق غيرهم كان سبيله كذلك "، (ابن الصغير، م .1986: 180) وقد كان من أهم ثمار هذا الكرم العلمي أن استقام حال العلم، واجتهد كل صاحب مذهب في إعلاء شأن مذهبه من حيث غزارة الانتاج العلمي، لا سيما في العلوم النقلية.

ولعل التسامح المذهبي أفاد الإباضية أنفسهم من حيث أنّ وجود فئات غير إباضية يعني الفقهاء من مالكية وأحناف شجعهم على المحافظة على مذهبهم والذود عنه بكثرة التآليف والمؤلفين في الفقه خاصة، وتدليلا على ذلك نستعين دائما بعبارات ابن الصغير الذي جوانب اجتماعية وثقافية من الحياة اليومية التي كانت عليها تاهرت" إلاّ أنّ الفقهاء تباحثت وتناظرت، واشتهت كل فرقة أن تعلم ما خالفتها فيها صاحبتها "، (ابن الصغير، م .1986: 117).وهذا فيه إشارة إلى جو التنافس العلمي الذي كان قائما حينذاك .

إذن هذه المعطيات التاريخية التي اجتهد ابن الصغير في نقلها بأمانة علمية تفيدنا في القول إنّ حكام الدولة الرستمية نجحوا في نقل مدينتهم من تجمع سكاني بسيط متواضع إلى حاضرة علمية ذات شأن وجعلها فضاء للتسامح والتعايش بين المذاهب والطوائف، فالجلسات والحلقات العلمية التي جمعت الفقهاء على اختلاف مذاهبهم وآرائهم في شكل حوار علمي، أو وجود مذاهب محالفة للإباضية في بعض آرائها أوكله هو في حد ذاته هامش لا يستهان به من التعايش وقبول الآخر المخالف، وقد سمح كل هذا بتلاقح الأفكار وتطورها، انطلاقا من إدراك كل طرف بأهمية الحوار المذهبي في الارتقاء بالحياة العلمية والاجتماعية للدول .

والتسامح بشكله المطلق والذي وسع الطوائف غير المسلمة كان وسيلة لإشراكهم في تطوير الحركة الفكرية فهذا يهودا بن قريش اليهودي التاهرتي قاده اجتهاده في اللغة إلى تأليف كتاب في النحو التنظيري (بونار، ر. 1968 : 91) .، حاول أن يثبت من خلاله الأصل الواحد للغة العربية والعبرية والبربرية. (المدني، أ .1984: 80)

وإذا أمعنا النظر في العلاقات الثقافية بين تاهرت وحواضر المغرب الإسلامي الأخرى، نجد أنّ التعايش المذهبي أو الاجتماعي فرض نفسه بطريقة أو بأخرى، ويقيم إبراهيم بحاز لذلك دليلا على وجود إباضية في القيروان في القرن الثالث الهجري من خلال ذكر شخصية يوسف الفتاح (توفي سنة260هـ) الذي تعلم في تاهرت، وارتحل إلى القيروان ليعلم إباضيتها استنادا إلى رواية لواب بن سلام (بحاز، إ. 1993: 383) .

وأما عبد المجيد المجدوب فيذهب إلى أبعد من ذلك حينما يقرب أن هناك تفاهما ووفاقا كان يحدث بين المالكية و الإباضية، فقد كان علماء إفريقية يعتبرون علماء الإباضية سنيين مثلهم، وكان هؤلاء يؤمُّون نفس المساجد التي يؤمها أهل السنة. (المجدوب، ع.2008: 125)

6.الفكر التسامحي فعل حضاري لمبدأ إنساني:

هل سياسة التسامح التي تبناها الأئمة الرستميون أو الاباضية بشكل عام في عهد الدولة الرستمية ضرورة فرضتها عليهم الظروف المحيطة بهم؟ أم أنها التزام أخلاقي؟

إنّ الإجابة عن هذا السؤال تتطلب منا التسليم ببعض الحقائق أو المعطيات التاريخية التي هي محل اتفاق بين المؤرخين من جهة، والوقوف على الثمار التي أنتجتها سياسة التعايش المذهبي في إطار فكرة التسامح من جهة أخرى .

مما لا شك فيه أنّ الأئمة الرستميين امتازوا بكونهم أئمة علم وفقه شغوفين إلى حد كبير في الاستزادة من العلم، لذلك أقبلوا على تشجيع العلم والأخذ بيد أهله من طلاب العلم والفقهاء، حتى من ليسوا على مذهب الإباضية، وهيأوا الظروف الذاتية والموضوعية لجعل تاهرت مدينة العلم يتبارى و يتنافس في فضائها العلماء على اختلاف مذاهبهم، وصاحب العلم عادة ما يتمتع بسعة الأفق يأخذ العلم

من هذا ومن ذاك، ويقتني منه ما يفيده، فهو ينشد العلم لذاته، وهذه كانت خصال الأئمة الرستميين، وإذا كان بعض الأئمة يحضرون بأنفسهم المناظرات العلمية ويشرفون عليها على غرار الأمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن الذي حضر أحدى جلسات المناظرة منع المعتزلة (الحريري،م . 1987 : 236)، فلرغبتهم في الإطلاع على أفكار غيرهم من المذاهب.

كان من نتائج سياسة التسامح التي تبناها الرستميون كثرة التآليف التي دفعت بالحركة العلمية إلى الأمام، وحصلت لتاهرت شهرة عبرت الآفاق، مما كان له الأثر الطيب على علاقاتها الثقافية والتجارية، فكانت ملتقى القوافل والثقافية والتجارية .

خاتمة :

ومن كل هذا نستنتج أنّ سياسة التعايش المذهبي كانت التزاما أخلاقيا عبر من خلاله الرستميون عن قيم حضارية، وإن لم يبق من أثر مادي للحضارة الرستمية، فإنّ فكرة التسامح هي أرقى القيم الأخلاقية والمبادئ الحضارية التي عرفت بها هذه الدولة .

وعلى هذا الأساس فإنّ ما يستفاد من هذه التجربة التاريخية في تاريخ المغرب الإسلامي، وبالتحديد من التاريخ الحضاري للدولة الرستمية هو أنّ التسامح يجب أن يكون هو المذهب الذي يلتقي فيه المسلمون في حاضرهم، فإذا كان الآخر يختلف معي في الفكرة فإنه يشترك معي في الوطن الواحد و في المصير المشترك، وهذا كفيل بإيجاد مساحة للتفاهم والتعاون بين الجميع .

قائمة المصادر والمراجع :

أ- المصادر :

1- البكري، أبو عبيد الله (2003). المسالك والممالك المجلد الثاني، ط1. تحقيق جمال طلبة، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

2- الشماخي، أبو العباس (2009). كتاب السير الجزء الثاني، ط1، دراسة وتحقيق محمد حسن . ليبيا: المدار الإسلامي،

3- ابن الصغير، المالكي (1986). أخبار الأئمة الرستميين،ط1، تحقيق وتعليق محمد ناصر و إبراهيم بحاز، بيروت، لبنان : دار الغرب الإسلامي .

ب. المراجع :

1- إدوار، غالي الدهبي (1993). معاملة غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، ط1 . القاهرة :مكتبة غريب .

2- بحاز، إبراهيم (1993). الدولة الرستمية(دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية)، ط 2. القرارة، الجزائر : جمعية التراث .

3- بونار، رابح، (1968) . المغرب العربي تاريخه وثقافته،ط1 . الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .

4- بوازار،مارسيل، (1981). إنسانية الإسلام، ترجمة عفيف دمشقية، ط1. بيروت، لبنان :منشورات دار الآداب .

5- جودت عبد الكريم يوسف (1984) . العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، ط1 . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب

6- الخربوطلي، علي حسني(1969) الإسلام وأهل الذمة، إصدارات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،

7ـ الحريري، محمد عيسى(1987) . الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، ط3، الكويت :دار القلم.

8ـ الطالبي، محمد(1995) . الدولة الأغلبية184-296هـ/800م-909م التاريخ السياسي، ترجمة المنجي الصيادي، ط1. بيروت، ولبنان: دار الغرب الإسلامي.

9ــ المجدوب، عبد المجيد(2008) . الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية، ط1 . بيروت، لبنان : دار سحنون للنشر والتوزيع .

10ـ المدني، أحمد توفيق (1984) .كتاب الجزائر، ط2 . الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب .

ج ـ الملتقيات :

1ــ عباس، إحسان.(1977) . "المجتمع التاهرتي في عهد الرستميين" . الملتقى الحادي عشر للفكر الإسلامي المجلّد1، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 6ــ15 فبراير 1977.